

المحاضرة الثانية: اقتصاديات الدول السائرة في طريق النمو

أولاً: تحديد المفاهيم

- 1- مفهوم التخلف: هو مصطلح اقتصادي يشير إلى عدم قدرة الدول على تحقيق التطور الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية والتقدم الثقافي ، نتيجة عدم القدرة على الاستغلال الأمثل للإمكانات الذاتية.
 - 2- مفهوم التقدم: مصطلح اقتصادي يعبر عن قدرة الدول على مواكبة التطور الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والازدهار الثقافي بسبب استغلالها الجيد والعقلاني لمواردها الطبيعية والبشرية المتوفرة.
 - 3- مفهوم عالم الشمال وتحديده الجغرافي: هو مصطلح جغرافي اقتصادي تمثله الدول الغنية المتطورة اقتصادياً والمزدهرة اجتماعياً وثقافياً، من مظاهر تطورها: - تحقيقها للإكتفاء الذاتي - تخصصها في تصدير المواد المصنعة وإحرازها لتقدم علمي وتكنولوجي. والواقعة جغرافياً شمالاً خط 30 شمالاً في أمريكا وشمال خط 35 شمالاً في آسيا بالإضافة إلى دول جنوب إفريقيا وأستراليا ونيوزيلندا الواقعة جنوب الخطين .
 - 4- مفهوم عالم الجنوب وتحديده الجغرافي : هو مصطلح جغرافي اقتصادي تمثله الدول الفقيرة وغير المتطورة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ، من مظاهر تخلفها : - عدم تحقيقها للإكتفاء الذاتي - إقتصارها على تصديرها للمواد الأولية الخام . - عدم تحكمها في التطور العلمي والتكنولوجي ، والواقعة جغرافياً جنوب خط 30 شمالاً في أمريكا وجنوب خط 35 شمالاً في آسيا عدا جنوب إفريقيا وأستراليا ونيوزيلندا المنتمين للعالم المتقدم (عالم الشمال)
 - 5- مفهوم العالم الأول (المعسكر الرأسمالي أو المعسكر الغربي) مفهوم برز خلال الحرب الباردة، حيث كان يستخدم لوصف الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة، تلك الدول كانت ديمقراطية ورأسمالية .بعد سقوط الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة، تغير معنى مصطلح العالم الأول وأصبح معناه مترادفاً إلى حد ما مع الدول المتقدمة أو الدول المتقدمة جداً وهي الدول التي تتمتع باقتصاد متقدم ومؤشرات تنمية بشرية عالية وذلك بالمقارنة بالدول الأخرى بعد الحرب العالمية الثانية انقسم العالم إلى كتلتين جغرافيتين سياسيتين، شيوعية ورأسمالية .وقاد ذلك إلى الحرب الباردة وخلالها استخدم مصطلح العالم الأول بشكل كبير، وذلك بسبب صلتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية
- أما اليوم فمصطلح العالم الأول أصبح قليل الاستعمال ولم يعد له معنى رسمي (يشير بشكل غير رسمي إلى دول رأسمالية، صناعية، متطورة، ومتحالفة مع الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، فمنظور المجتمع الحالي للعالم الأول هو دول تتميز بالاقتصاد المتقدم، والتأثير العظيم، وأعلى معايير العيش، وأعظم التقنيات .
- ففي 1945 استخدمت الأمم المتحدة مصطلح عالم أول، ثاني، ثالث، لتقسيم الدول حسب مقياس الناتج القومي الإجمالي مقاسة بالدولار الأمريكي بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية والسياسية/ العالم الأول ضم دول صناعية كبيرة وديمقراطية. العالم الثاني ضم دول حديثة غنية صناعية لكنها تحت سيطرة الشيوعية، غالبية الدول الباقية ضمت إلى العالم الثالث. بينما البنك الدولي يصنف الدول على أساس الدخل القومي الإجمالي إلى: دول ذات دخل عالي، دول ذات دخل فوق المتوسط، دول ذات دخل أقل من المتوسط، دول ذات دخل منخفض¹.

6- **دول العالم الثاني أو المعسكر الشيوعي أو المعسكر الشرقي :** هي مجموعة الدول الداخلة تحت نطاق الاتحاد السوفيتي، أو تلك البلدان التي تتميز باقتصاد مخطط مسبقا (الاشتراكية) معارضة بذلك المنظومة الفكرية للعالم الأول .. وهذا المصطلح قد انخفض استخدامه بشكل كبير منذ ثورة 1989 .على الرغم من ذلك فإنه لا يزال يستخدم لوصف الدول التي ما بين الفقر والرخاء، وكثير منها دول شيوعية ودول شيوعية سابقة. و تتميز دول العالم الثاني عن دول العالم الأول برفضها للثقافة الليبرالية وللثقافة الرأسمالية المفتوحة، كما تتميز عن العالم الثالث بالمستوى التعليمي فيها وحجم دولها وقوتها النسبية.

7- **مفهوم العالم الثالث (الدول السائرة في طريق النمو/ الدول المتخلفة):** هو مصطلح سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي، يقصد به الدلالة على الدول التي لا تنتمي إلى العالمين الأول والثاني، وهي الدول الصناعية المتقدمة على عكس دول العالم الثالث النامية. وهي مجموعة دول كانت قد خضعت للاستعمار الأوروبي، وحققت استقلالها حديثا.

استُعمل تعبير **العالم الثالث** لأول مرة سنة 1952 في مقالة صدرت للاقتصادي والسكاني الفرنسي ألفريد سوفيه في إشارة إلى الدول التي لا تنتمي إلى مجموعة «الدول الغربية» (أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وأستراليا واليابان وجنوب إفريقيا (ولا إلى مجموعة الدول الشيوعية) (الاتحاد السوفياتي والصين وأوروبا الشرقية، وقد استوحى **سوفيه** هذه التسمية من الفئة الثالثة في المجتمع الفرنسي أثناء النظام القديم وقبل الثورة الفرنسية.

وأحيانا يطلق على هذه الدول مصطلح **الدول النامية**، وهي دول ذات مستوى معيشي منخفض مقارنة بالدول المتقدمة، ولا يستقيم فيها التوازن بين سرعة نمو السكان ودرجة التقدم الاقتصادي، وتعاني هذه الدول من التخلف الاقتصادي، إذ يرى بعض الدارسين أن دول العالم الثالث هي التي لم تستند من الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، وعلى هذا تعد دولاً **آخذة في النمو أو دولا متخلفة**. وتسمى أيضا بدول الجنوب لكون أغلبها يقع في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية².

ثانيا: واقع اقتصاد الدول السائرة في طريق النمو: يقصد بصفة البلدان السائرة في طريق النمو، بأنها البلدان التي تعمل على الخروج من دائرة التخلف الاقتصادي، من خلال تجاوز الأساليب التقليدية في الإنتاج وإدخال المكننة للعملية الإنتاجية وتطوير المنتج ليكون أكثر تنافسية في الأسواق العالمية.

1- إشكالية التخلف في البلدان النامية

مع انهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية القرن الماضي، تراجعت إلى حد بعيد الدراسات النظرية المتعلقة بالبلدان النامية، ذلك أن اهتمام الباحثين والدارسين بهذه البلدان، قبل هذا التاريخ، كان نابعا من كونها كانت موضع شد وجذب بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي ومع هيمنة النظام الرأسمالي العالمي، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، على النظام العالمي الجديد، وعودته إلى فرض إيديولوجيته على العالم كله ولا سيما البلدان النامية، بقوة السلاح والاحتلال بدل من اهتمامات العلماء والباحثين وحولها من دراسات لجسر الهوة بين البلدان المتطورة والبلدان النامية إلى كتابات سياسية حول الإرهاب والديمقراطية وحقوق الإنسان،

إن الإشكالية التي يطرحها مفهوم التخلف، وبالتالي البلدان المتخلفة، هي إشكالية مزدوجة، تتعلق من جهة بـ "مظاهر التخلف" وتجلياته، ومن جهة أخرى بـ "الأسباب" التي جعلت هذه المظاهر ممكنة وموجودة ومستمرة، تاريخياً ابتداء من انتصار البرجوازية ونظامها الرأسمالي، فإن عملية التطور الاجتماعي والاقتصادي في الدول الرأسمالية أصبحت تتم على حساب الدول والمجتمعات الأخرى التي تحول معظمها، إلى مستعمرات أو دول تابعة. وأخذت اعتباراً من هذه اللحظة تتسع الهوة والمسافة بين التابع والمتبوع، وهكذا ظهرت لأول مرة في التاريخ الظاهرة العالمية التي باتت معروفة باسم "التخلف" وبالتالي الدول المتخلفة".

ما هو التخلف؟

- هل هو الفارق النسبي بين البلدان المتطورة والبلدان المتخلفة ؟ وإذا كان كذلك فبأي وحدات يقاس هذا الفارق؟
- هل هو مجموعة ظواهر معينة تعتبر خصائص مميزة؟ وإذا كان كذلك فوفقاً لأي مبدأ يتم اختيار هذه الخصائص ؟
- هل هو نظام أو بنية كلية؟ وفي هذه الحال ما الذي يجعل منه نظاماً، وما الذي يؤمن ديمومته؟

ومن جهتنا، فإننا نرى أن الأمر يتعلق بهذه الجوانب الثلاثة مجتمعة، يتعلق بمجموعة البلدان التي لا يسيطر فيها أي من النظامين الرأسمالي أو الاشتراكي والتي بسبب خضوعها للاستعمار القديم والجديد والأجد (استعمار النظام العالمي الجديد) ما تزال تحتفظ - بدرجات متفاوتة - بالبنى والأنماط الإنتاجية ما قبل الرأسمالية، إلى جانب البنى والأنماط الرأسمالية الشوهاء (تتأخذ وتتعاقد الاستبداد الرأسمالي مع الاستبداد المحلي) الأمر الذي أوقف تطورها الطبيعي وأوقعها في حالة من الركود النسبي الذي يمثل نقطة الاستناد لاستمرار تبعيتها للنظام الرأسمالي العالمي وخلق تلك المسافة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية بينها وبين المجتمعات المتطورة ، وحول ظاهرة التخلف فيها من ظاهرة نسبية عارضة ومؤقتة إلى ظاهرة بنيوية على درجة كبيرة من العناد والديمومة.

وجدير بالذكر هنا، أن هذه البلدان الموسومة بالتخلفة أو النامية أو بالعالم الثالث هي ليست عالماً واحداً وموحداً . إنها مجموعة من الشعوب والأمم والثقافات الموزعة على قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، والتي لكل منها تاريخه المميز وبالتالي طابع تخلفه الخاص، الأمر الذي يقتضي أن تكون له إستراتيجيته التنموية الخاصة

2- مظاهر التخلف في البلدان النامية:: يحيط البحث العلمي لظاهرة التخلف في البلدان المتخلفة/النامية، جملة من

- الإشكالات المنهجية التي حالت وتحول دون التحديد الدقيق لكل من مظاهر وعوامل التخلف أبرز هذه الإشكالات:
- **التداخل بين السبب والنتيجة:** أو بين ما يسمى بمظاهر التخلف وعوامل التخلف. فمثلاً: هل إن كلا من الأمية والقبلية والطائفية وتغييب الديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها من مظاهر التخلف في البلدان النامية، هي سبب لاستمرار التبعية للنظام الرأسمالي العالمي أم هي أثر من آثار هذه التبعية؟. هذا مع العلم أن مثل هذا التداخل بين السبب والآخر، هو مسألة موضوعية لا يمكن استبعادها، وإنما ينبغي فقط تفهمها واستيعاب حركتها الجدلية. فكما يقول هيجنز "إنه من السهل جداً وضع قائمة بالخواص المميزة للبلدان المتخلفة، ولكن رغبتنا في عزل العلاقات السببية بهذه الطريقة لن تتحقق لسوء الحظ لأن لكل واحدة من هذه المميزات طبيعة البيضة والدجاجة، مما يجعل الفصل بين الأسباب والنتائج أقرب إلى المستحيل"³

³ محمد أحمد الزعبي، التخلف والتقدم في البلدان النامية والوطن العربي: جدلية السبب والنتيجة، على الرابط:

،<https://ibn-rushd.org/wp/ar/2012/01/29/muhammad-ahmad-az-zoebi-2/>

- **التداخل بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية** من حيث أن الخارج هنا هو بصورة أساسية الدول الرأسمالية المتطورة والمتقدمة على البلدان النامية، والتي بسبب أسبقية تطورها التكنولوجي وتسارعه استطاعت أن تحتكر لنفسها التطور العلمي والتقني واللذين هما بالأصل حصيلة للتطور الحضاري العالمي بدءاً من الحضارات المصرية والعراقية والسورية القديمة، وانتهاء بالحضارة العربية الإسلامية.

إنّ مظاهر التخلف في البلدان المعنية كثيرة ومتداخلة ومتشعبة ذلك أن بعضها يتعلق بالبناء التحتي (تخلف القوى المنتجة وبالتالي علاقات الإنتاج)، وبعضها يتعلق بالبناء الفوقي (أشكال الإدراك والوعي الاجتماعي)، بعضها قطري وبعضها قومي، بعضها يغلب عليه الطابع الاقتصادي وبعضها الآخر الطابع الاجتماعي والثقافي، بعضها قديم عام يتعلق بكافة جوانب الحياة الاجتماعية، وبعضها يحتاج علاجه إلى فترة تاريخية طويلة حتى في حال توفر كل من النية والإرادة. إننا نتفق هنا مع سمير أمين وشارل بتلهام في ضرورة عدم التورط في سرد مطول وعقيم لمظاهر التخلف في البلدان النامية، حيث يمكن أن يؤدي اختلاط السبب مع النتيجة، والكَم مع الكيف، والمهم مع العارض، الداخل مع الخارج إلى تضييع الطاسة، والابتعاد عن جوهر القضية

لا يجوز ولا يمكن التكلّم عن تنمية صحيحة في البلدان النامية، قبل التحديد العلمي والدقيق لطبيعة وظواهر التخلف الرئيسية في هذه البلدان، والتي تتمثل في ⁴:

أ- المظاهر السياسية :

- عدم الاستقرار السياسي

- فقدان القرار السياسي في المحافل الدولية خاصة الأمم المتحدة .

ب- المظاهر الاقتصادية: يمكن تلخيصها في:

-الاعتماد الكلي على الصناعات الاستخراجية والثروات الباطنية التي تزخر بها في رسم استراتيجياتها الاقتصادية،

-تقلبات الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ما يؤدي إلى حالة العجز المزمن وعدم القدرة على تحقيق الموازنة؛

-ارتفاع نسب التضخم، بحيث تفقد السلع والمنتجات قيمتها الحقيقية،

-انعدام الشفافية في التعاملات الاقتصادية؛

-تدني قيمة العملة النقدية بمقابل العملات الأجنبية؛

- ضعف وتيرة النمو الاقتصادي في البلدان النامية أقل من أو يساوي 5% .

- سيطرة الاستثمار الأجنبي على اقتصادياتها مثل : أمريكا اللاتينية 81% .

- انحصار صادراتها أساساً في المواد الأولية الخام وبعض المنتجات الأساسية .

- ضعف مساهماتها في قطاعات الاقتصاد : الزراعة 35%، التجارة 30%، الصناعة 9%.

- ضعف استفادتها من الدخل العالمي حوالي 22%.

- التخلف التكنولوجي في البلدان النامية.

- طغيان الطابع الاستخراجي على الصناعة والطابع التقليدي على الزراعة في البلدان النامية.

ج- المظاهر الاجتماعية: يمكن تلخيصه في ما يلي:

⁴ بوقنور اسماعيل، "التخلف السياسي في الدول العربية: المعايير الدولية والمقاربات الإقليمية"، دفاثر السياسة والقانون، العدد التاسع، جوان 2013، صص 25-29

-انتشار ظاهرة البطالة وارتفاع نسبها،- تدني القدرة الشرائية للمواطنين؛- توسع دائرة الفقر وتآكل الطبقة الوسطى في المجتمع؛- انتشار الظواهر الإجرامية، كالاتجار بالممنوعات والاختطافات والاتجار بالبشر...- تزايد الهجرة غير الشرعية للهروب من الأوضاع المزرية التي تتخبط فيها هذه البلدان؛- في مجتمعات هذه البلدان توفر بيئة خصبة لنشوب النزاعات والصراعات العرقية والإثنية والدينية.

ثالثا: الفرص المتاحة للبلدان النامية: على الرغم من الموصفات السياسية والبيروقراطية الاقتصادية والاجتماعية سابق الذكر التي تتميز بها هذه البلدان، إلا أنها مازالت لها العديد من المفاتيح الاقتصادية والفرص التي تتيح لها فرصة الإقلاع الحقيقي أمام تحسين أوضاعها وترتيب استراتيجياتها الاقتصادية.

-1 الفرص الداخلية:

-تعتبر البلدان النامية أو السائرة في طريق النمو سوق محلية خصبة تساعد على تسويق والترويج للإنتاج المحلي وتطويره لتقليل فواتير الاستيراد التي تثقل كاهل الدول.

-توفر موارد متنوعة: الروات والمعادن الموارد الماء المساحات بالإضافة إلى اليد العاملة .

-2 الفرص الخارجية:

-الاستفادة من الخبرات الأجنبية والاعتماد عليها مع مراعاة خصوصياتها التي يجب مراعاتها حتى ينجح الإقلاع الاقتصادي

-الاستفادة من المساعدات الممنوحة في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المخصصة لاقتصاديات البلدان النامية لتحسين أوضاعها الاقتصادية من خلال وضع الاستراتيجيات وتحليل اتجاهات النمو.

رابعا: العقبات التي تواجه البلدان السائرة في طريق النمو

-غياب الإرادة السياسية لدى الطبقة الحاكمة في تجسيد خطط فعلية للإقلاع الاقتصادي؛

-تبعية هذه البلدان المفردة للدول المتقدمة والاستسلام بحالة الفشل والعجز .

-انعدام الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي، كلها عوامل تؤثر على المشاريع التنموية والاستثمارات الأجنبية.

-استساخ نماذج أجنبية للإقلاع الاقتصادي دون مراعاة خصوصيتها، فشلها في ابتكار نماذج خاصة بها

-أغلب هذه البلدان تتخبط في المديونية الخارجية، الأمر الذي يجعل قراراتها وسياساتها مرهونة لدى الجهات المانحة للقروض في إطار سياسات المشروطة التي توافق عليها هذه البلدان من أجل الحصول على القرض. زد على ذلك، جل البلدان السائرة في طريق النمو مازالت تتخبط في تسديد فوائد الديون أو خدمة القرض وعجزها عن التخلص منها.